

المشاركون في ندوة «نبينا علنية» أكدوا أهمية أن يكون صعود المنصة علنياً

المسلم: نعيش مفصلاً تاريخياً في تفعيل نصوص الدستور وأدوات المحاسبة واستجواب رئيس الوزراء سابقة في تاريخ العالم العربي

الوضع مزر على مستويات التنمية والازدهار والبنية التحتية والخدمات وتراكم المشاكل وتكاثر السرقات نتيجة الفساد الإداري والأخلاقي
سرية التصويت عبث وأمر خطير وسنتقدم بطلب للتصويت بالنداء بالأسم ولللمجلس الحق في تدوين مضبطة الجلسة السرية ومن حق الأمة أن تنشر



أحمد الدين متحدثاً في ندوة «نبينا علنية» (إسماعيل الطراوي)



د. فيصل المسلم والزميلان زايد الزيد ومحمد الوشيحي أثناء الندوة

الوشيحي لرئيس الوزراء: ثقتنا بك عمياء ونثق بأن الأموال العامة التي بيدك لم يتم العبث بها ولم يكن هناك شراء للوالات
الزيد: التطور السياسي الإيجابي في الكويت يدفع بعلانية الجلسات والجلسة السرية حق مقيد لوجود قضايا سياسية مع دول الجوار

جدل وخلاف وقضية خطيرة تمس مكانة وزامة مجلس الأمة وتمس أيضاً وضع رئيس مجلس الوزراء، وقال الدين في المذكرة التفسيرية: وهذا عبث ولا لغو زائد نجد القول التالي ومن وراء التنظيم الدستوري لمسؤولية الوزراء السياسية توجد كذلك بصفة خاصة رقابة الرأي العام التي لا شك في أن الحكم الديمقراطي يوفّر مقوماتها ويجعل منها مع الزمن العمود الفقري في شعبية الحكم.

قدرات خطافية وزاد الدين لذلك جلسات مجلس الأمة علنية وحتى عندنا تكون سرية فهي في الضيق الحدود.

وقال المقصود بالسرية لا يريدون أن يطلعوا على الفقرات الخطابية الفاتحة لسمو رئيس مجلس الوزراء في مواجهة الحجة ومقارعتها بالحجة وهذا ما يريدون أن يخفوها علينا ويريدون أن يخفوا علينا من تورطهم في قضايا المصروفات والشيكات.

وأضاف الدين: التصويت على السرية لا يعني بالضرورة أن د. فيصل المسلم ملزم بأن ينسحب ويسقط الاستجواب بل هو أكد برفض مبدأ السرية ولكن الخيارات امامه مفتوحة فقط من المناسب ومن الاجدى ان يقف في الجلسة السرية ويتصدى للاستجواب لان الخشية ان يكون هناك ملغوب سخيف يتمثل في ان ينسحب. د. فيصل المسلم ياتي نائب من النواب الملكيين اكثر من الملك ويتبنى الاستجواب وتسير الامور مثل ما يريدون ان تسير.

وزاد: السرية اذا تمت ربما ستفتح الباب امام التحلل من اعتبارات تقديس مجموعة من النواب بعد الاستماع الى الاستجواب وبعد الردود التي تعرف ستكون من سمو رئيس الوزراء، طلب اعلان عدم تعاون من عشرة من النواب وقال الدين: في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا «ما عدا فيه سرية» بالامكان ان يتسرب من اي شخص وليس فقط بالقول انما بالصوت والصورة خصوصاً ان هناك وزراء لديهم حسابات يصفونها مع بعضهم البعض ضمن ابناء الاسرة ذاتها، وختم الدين حديثه قائلاً: من لا يستطيع ان يواجه الحجة بالحجة ومن لا يستطيع ان يرتجل كلمة ويدافع عن نفسه فمن الأنسب ان يرحل فنحن نستحق الافضل.

وأضاف الوشيحي: آباؤنا قديماً كانوا يسمون السنوات حسب الأحداث التي تحدثت بها مثل ستة الربيع وستة الطبعة وغيرها وأنا أقول هذه السنة سنة الزواحف وأنسبها لبعض الكتب، وقال الوشيحي أتمنى على كتاب سمو الرئيس ألا يستغلوا الأحداث فيضربوا الوحدة الوطنية ويمدحوا سمو الرئيس وهذا الأمر ليس بالصحيح وهذا أولاً وأخيراً قد ينجو منه هذا الاستجواب بإصابتها بالغة سياسياً وسيكون هناك ضحايا وهم النواب المالبسون بالسرية.

بدره تحدث الكاتب الصحافي زايد الزيد قائلاً: ثلاثة مجالس حلت بسبب استجواب رئيس مجلس الوزراء وجعلوا الصعود الى المنصة خطأ أحمر وشغلونا والآن صار الاختلاف على ان تكون الجلسة سرية أم علنية، وأضاف الزيد ان التطور السياسي الإيجابي في الكويت يدفع لعلنية الجلسة وان كان لموضوع سرية الجلسة حقاً ولكنه حق مقيد فالجلسة السرية تعقد عندما تكون هناك قضايا سياسية مع دول الجوار ولكن عندما تتعلق المسألة بالأموال العامة يجب ان تكون علنية ويعبر ان هذه الاموال صرفت بوجه حق أو من غير حق ويجب ان يطلع اصحاب الحق الأصلي في الشعب، وزاد: الخطير في موضوع السرية اننا لا نريدها ان تكون سابقة لأنه في العمل السياسي في الكويت إما ان تتكرس سوابق ايجابية أو تتكرس سوابق سلبية يقاس عليها في المستقبل، وقال الزيد: «نبينا علنية» في قضايا كثيرة وليس فقط في استجواب رئيس الوزراء ومنها «الفحم المكس» و«محطة الصبية» و«طوارئ 2007» والتي حاولوا دقنها.

من جانبه، قال الكاتب الصحافي أحمد الدين: موضوع الاستجوابات وعلنيتها من سريتها مرتبط بموضوع أهم وهو «ما هي الديمقراطية؟» هل الديمقراطية مجرد صندوق انتخابات؟ وهل الديمقراطية مفعد أخضر في قاعة عبدالله السالم يحتله من يفوز بالانتخابات؟ أم ان الديمقراطية هي بالاساس حرية الرأي وحرية التعبير وحق الرأي العام في الاطلاع على حقائق الامور والوصول الى المعلومات والحصول عليها، وأضاف الدين: الديمقراطية بالاساس حق الأمة في ممارسة سيادتها من خلال ما أودعت نوابها المنتخبين من امانة العام ويحرم المواطن الكويتي من الاطلاع على حقائق الامور في شأن قضية اصبحت محل

الدولة ولماذا لم ينشأ متحف السيارات الى اليوم.. ولماذا.. ولماذا.. لعظمة هذا الامر لماذا يكتب سمو رئيس مجلس الوزراء شيكات سرا لنواب ينكر انه كتبها ثم يعترف مجبراً قلنتها من قبل وأقولها الآن رأبي الخاص ان ادخل لكنني مع الفخر لا امك هذا الرأي لوحدي لأنني اراه سيكون باباً للهروب.

وأضاف المسلم لم يشير على سمو رئيس الوزراء ان تكون الجلسة سرية «والله انه يسئ له» وينبغي ان يشير له ان يقف علانية لأنه بالأخير له ان يترك هذا الامر في هذا الشأن في المبالع بهذا الارتباط وبهذه المواقع حديث تخمين او لبس او تسريبات بل ينبغي ان تسمع الامور مباشرة من صاحب الشأن.

وقال المسلم الاستجواب اصلا اتهم وصحيفته منشورة بالصحف وسائل الاعلام تكيف يرد بسرية «والا الأمة لا تهم» المقصود هم الخمسون نائباً الذين يمررون ولو كان الحرص على الامة لكان الاصل ان يبرئ نفسه امام كل هذه الامة وان يتوجه بالخطاب لها.

وتساءل المسلم ما المقصود من السرية هل اخفاء جرم وقع؟ او لغطية قصور او لاخفاء خطأ يراد ان يتم في الجلسة؟ وقال المسلم: سرية التصويت على طلب التصويت عبث وأمر خطير وسيجري على كل المواضيع لذلك سنسجل الامة ومسؤولياتها، ونحن ضد السرية بكل المفاهيم وسنتقدم بطلب للتصويت بالنداء بالاسم حتى لا يتم التصويت على سرية

تطلب صعود المنصة علنية لا تكون المواجهة سرية ونحن ضد السرية لان الاصل بالجلسات مادة 94 و65 بالدستور هي العلنية، واستغرب المسلم ان ممثلي الامة هم من يريد حرمان الامة من الاطلاع على احوال الامة «شوقوا المهزلة»، لذلك من حق الامة معرفة امورها كاملة وبالات بهذا الاستجواب مع احترامنا لشخص رئيس مجلس الوزراء.

نحن نتكلم عن الرجل التنفيذي الاول عن مصروفات في مكتبه (ديوان رئيس الوزراء) اي مباشرة منه وعن شيكات صادرة من حسابه لاجراء مجلس الامة، اي ما يتعلق بالسلطين التشريعية والتنفيذية ويراد تغيب الامة.

وقال المسلم الاستجواب اصلا اتهم وصحيفته منشورة بالصحف وسائل الاعلام تكيف يرد بسرية «والا الأمة لا تهم» المقصود هم الخمسون نائباً الذين يمررون ولو كان الحرص على الامة لكان الاصل ان يبرئ نفسه امام كل هذه الامة وان يتوجه بالخطاب لها.

وتساءل المسلم ما المقصود من السرية هل اخفاء جرم وقع؟ او لغطية قصور او لاخفاء خطأ يراد ان يتم في الجلسة؟ وقال المسلم: سرية التصويت على طلب التصويت عبث وأمر خطير وسيجري على كل المواضيع لذلك سنسجل الامة ومسؤولياتها، ونحن ضد السرية بكل المفاهيم وسنتقدم بطلب للتصويت بالنداء بالاسم حتى لا يتم التصويت على سرية

تجب ان زادت او نقصت، مع اقرارنا ان التام ان من حق الامة ان تعرف كل التفاصيل.

وقال المسلم ان المعارضين للاستجواب قسمان قسم عقلاء نحترهمهم ونقدرهم ونتفهم وجهات نظرهم ومنهم من يقول ليس هذا بنقوتته ومنهم من يقول انه ليس من الاولويات ومنهم من يقول نحترم ونتفق ونختلف مع التقديم وقسم آخر مع الاسف يشعر بان الارض تزلزل من تحته ويشعر ان يد الرقابة لازل يبدن على هذه القضايا لذلك نقول مع الاسف قنوات الشوارع والقفن والصحف الصفراء والخضراء وفرقة حسب الله وانذناهم من كتاب ممن ليس فيهم فضل ولا لهم نيل «لا نبلل وجهه فجار اطلاق حرية تعساء ليسوا بسعداء ممن ليس فيهم بركة حتى يقال ليس لهم من اسمائهم الا الوصف اعظمها هؤلاء مجتمعين يركبهم وينزلهم صاحب الدرهم والدينار صاحب الهدايا والسيارات ولاسلف من يطلع عليهم من الخارج يظنهم اعلام الكويت.

تجب ان زادت او نقصت، مع اقرارنا ان التام ان من حق الامة ان تعرف كل التفاصيل.

وقال المسلم ان المعارضين للاستجواب قسمان قسم عقلاء نحترهمهم ونقدرهم ونتفهم وجهات نظرهم ومنهم من يقول ليس هذا بنقوتته ومنهم من يقول انه ليس من الاولويات ومنهم من يقول نحترم ونتفق ونختلف مع التقديم وقسم آخر مع الاسف يشعر بان الارض تزلزل من تحته ويشعر ان يد الرقابة لازل يبدن على هذه القضايا لذلك نقول مع الاسف قنوات الشوارع والقفن والصحف الصفراء والخضراء وفرقة حسب الله وانذناهم من كتاب ممن ليس فيهم فضل ولا لهم نيل «لا نبلل وجهه فجار اطلاق حرية تعساء ليسوا بسعداء ممن ليس فيهم بركة حتى يقال ليس لهم من اسمائهم الا الوصف اعظمها هؤلاء مجتمعين يركبهم وينزلهم صاحب الدرهم والدينار صاحب الهدايا والسيارات ولاسلف من يطلع عليهم من الخارج يظنهم اعلام الكويت.

تجب ان زادت او نقصت، مع اقرارنا ان التام ان من حق الامة ان تعرف كل التفاصيل.

وقال المسلم ان المعارضين للاستجواب قسمان قسم عقلاء نحترهمهم ونقدرهم ونتفهم وجهات نظرهم ومنهم من يقول ليس هذا بنقوتته ومنهم من يقول انه ليس من الاولويات ومنهم من يقول نحترم ونتفق ونختلف مع التقديم وقسم آخر مع الاسف يشعر بان الارض تزلزل من تحته ويشعر ان يد الرقابة لازل يبدن على هذه القضايا لذلك نقول مع الاسف قنوات الشوارع والقفن والصحف الصفراء والخضراء وفرقة حسب الله وانذناهم من كتاب ممن ليس فيهم فضل ولا لهم نيل «لا نبلل وجهه فجار اطلاق حرية تعساء ليسوا بسعداء ممن ليس فيهم بركة حتى يقال ليس لهم من اسمائهم الا الوصف اعظمها هؤلاء مجتمعين يركبهم وينزلهم صاحب الدرهم والدينار صاحب الهدايا والسيارات ولاسلف من يطلع عليهم من الخارج يظنهم اعلام الكويت.

تجب ان زادت او نقصت، مع اقرارنا ان التام ان من حق الامة ان تعرف كل التفاصيل.

وقال المسلم ان المعارضين للاستجواب قسمان قسم عقلاء نحترهمهم ونقدرهم ونتفهم وجهات نظرهم ومنهم من يقول ليس هذا بنقوتته ومنهم من يقول انه ليس من الاولويات ومنهم من يقول نحترم ونتفق ونختلف مع التقديم وقسم آخر مع الاسف يشعر بان الارض تزلزل من تحته ويشعر ان يد الرقابة لازل يبدن على هذه القضايا لذلك نقول مع الاسف قنوات الشوارع والقفن والصحف الصفراء والخضراء وفرقة حسب الله وانذناهم من كتاب ممن ليس فيهم فضل ولا لهم نيل «لا نبلل وجهه فجار اطلاق حرية تعساء ليسوا بسعداء ممن ليس فيهم بركة حتى يقال ليس لهم من اسمائهم الا الوصف اعظمها هؤلاء مجتمعين يركبهم وينزلهم صاحب الدرهم والدينار صاحب الهدايا والسيارات ولاسلف من يطلع عليهم من الخارج يظنهم اعلام الكويت.

زمن لا يوجد فيه هذا الاعلام الحر وهؤلاء الكتاب. واكد المسلم ان اختيار رئيس مجلس الوزراء حق مطلق لصاحب السمو الامير لا تنازعه الامة فيه لكن حق عزله انتهى هو حق للامة لا يشارك فيه حتى صاحب السمو الامير، حفظه الله.

وقال المسلم: يصوت على طلب عدم التعاون 25 واذا اختار صاحب السمو الامير حل مجلس الامة ودعا للانتخابات جديدة ويعتبر منعزلا فورا دون قرار لعزل المجلس ما واعادته تشكيلة وهذه النصوص ما وضعت عبثا بل تدل على الشعب الحي هذه النصوص التي انزعت وهذه الارادة التي تم التمكن منها.

تجدد واحترام وزاد المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

تجدد واحترام وزاد المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

تجدد واحترام وزاد المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

تجدد واحترام وزاد المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

تجدد واحترام وزاد المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

عبدالهادي العجمي أعلن المشاركون في ندوة «نبينا علنية» عن رفضهم التام لسرية الجلسة المخصصة للاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء، مؤكدين انه من حق الشعب الاطلاع والوقوف على حقائق الامور.

وكانت البداية مع مقدم الاستجواب النائب د. فيصل المسلم الذي تحدث قائلا: ان الكويت تعيش مفصلاً تاريخياً مهما في حياتها وهذا المفصل يأتي في ظل حياة مادية طاغية وتراجع في القيم والمبادئ التي بدت واضحة، وكذلك مع الاسف سيسجل التاريخ علينا ان لم نتعامل معه التعامل الحق، وأضاف: نعلم دائما ان المؤمنين او اصحاب الفضل واصحاب القيادة قلة، لكن شأنهم دائما هم القادة لأن الأغلبية والأكثرية معهم انما لأن القلة مخلصه، وقال المسلم: نعيش مفصلاً تاريخياً لتفعيل نصوص الدستور وأدوات المحاسبة لدرجة استجواب رئيس وزراء الكويت وان تمت فهي سابقة تسجل في تاريخ العالم العربي الحديث، وأشار المسلم الى انه ما كان هذا ليتم لولا أمران، الأمر الأول ان شعب الكويت شعب حر ابي فمئذ البدء اختار حكامه، ومئذ البدء اراد ان يشارك في ادارة شؤون الدولة، وزاد: منذ البدء كان شريكاً، ومئذ التأسيس ومن قبل آل صباح وسجلوا موقفا تاريخياً في اختيار حكامهم دون ان يأتوا بدينامية أو بسيف، وأضاف المسلم: الامة الآن ان تم هذا الصعود فانه مؤشر على ان الاسرة تفهمت وارتدت وان كان متأخراً ان طبيعة النظام تستوجب الحساب.

وقال المسلم: هذا الوضع المزري على كل المستويات سواء كان على مستوى التنمية والازدهار او البنية التحتية والخدمات التي وصلت الي أدنى المستويات وتراكم المشاكل وتكاثر السرقات بل هو نتيجة لنمو الفساد الإداري والأخلاقي والسياسي ولاسلف تؤكد كل المؤشرات الحيادية تراجع الفساد في السنوات الأخيرة الذي اسيبه وأقول بحق مصداقاً لنفسية انه أسوأ العهود الدستورية منذ العمل بالدستور الكويتي.

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة

وقال المسلم: نقدر لرئيس مجلس الوزراء شخصه ونسجل احترامنا لادبه وخلقه لكن تبقى الكويت اكبر وتقوى الامانة والمسؤولية اعظم ويبقى هذا الاداء المتردي يستوجب علينا ان نحاسب على الاداء مع احترامنا للشخص، وأضاف المسلم: هناك شيء يبلج الصدر نستشعره بوضوح لم نستشعره بالاستجواب السابق الذي قدمناه في مارس الماضي وذلك نتيجة للسرعة واللبس والاعلام الفاسد لكن اليوم نستشعر من كتاب راي واتحادات طلابية ونقابات عمالية وجمعيات نفع عام وقوى سياسية وكتلا نيابية ونوابا حقيقية والوضوح وتأييدهم وموقفا مبنيا على اساس ان هذه الازمة الدستورية استخدمت وفقا لنص دستوري ولا يمكن ان يعتب على مستخدمها وان كان هناك تعسف بحيث على المنصة امام الامة ويقض من تصرف، وزاد المسلم: انما الامر هو بحث عن حقيقة في اخطاء ببنية وموتقة في المصروفات وادانتها تقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز المعني الاعلى والاكثر جدية في الدولة بتكليف من مجلس الامة بالايجام، وتطرق المسلم الى قضية الشيكات قائلا كم بلوني حقيقة ان هذا الموضوع اصبح واقعا ولانه اساءة بشكل صريح وواضح وانه فضيحة تمس النظام السياسي في الكويت ولو كنا في بلد يحترم شعبه لاستقال فورا بدلا من ان يصرح ويقول «مالي وأنا حر فيه» وهذه فضيحة بكل المعايير لا يستقيم الامر اطلاقا ولا يبرر ولا يجوز أي مبرر باي غاية لاي هدف ولاي سبب ان يعطى رئيس مجلس الوزراء او وزير لثائب يمارس دور التشريع الذي انت تقوم بتنفيذه وهو رقيب عليك بالمحاسبة، وأشار المسلم الى ان الدستور ينص على عدم جواز تعامل العضو ماليا الا بمواقف محددة وملغنة مع الدولة، وقال المسلم على عظم هذه القضية اتمنى ألا يجرفنا من يريد ان يسطجها في قضية اسماء، الأمر تم والاعتراف صريح والمحاسبة



متابعة من الحضور